

الدور المعدل للقيادة الرشيدة في العلاقة بين كفاية رأس المال وربحية المصارف التجارية الليبية
"دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية"

**"The Moderating Role of Prudent Leadership in the
Relationship Between Capital Adequacy and the Profitability of
Libyan Commercial Banks: A Field Study on Libyan
Commercial Banks"**

أ. د. أحمد محمد التير

Dr. Ahmed Muhameed Alteer

الأكاديمية الليبية - مصراتة

a.teer@lam.edu.ly

أ. نعيمة علي طقوق

Naima Ali Tagoug

الأكاديمية الليبية - مصراتة

naima.ali.tg@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين كفاية رأس المال وربحية المصارف التجارية الليبية، وكذا التركيز على دور القيادة الرشيدة في هذه العلاقة كمتغير معدل في العلاقة بين كفاية رأس المال وربحية المصارف التجارية الليبية، واعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة التي تمثلت في موظفي المصارف التجارية الليبية الذين لهم صفة المسؤولية المالية في وظائفهم، وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والتحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج SPSS توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال على الربحية بالمصارف التجارية الليبية وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية للقيادة الرشيدة على العلاقة الربحية بين كفاية رأس المال وربحية المصارف التجارية الليبية.

الكلمات الدالة: المصارف التجارية؛ كفاية رأس المال؛ الربحية؛ القيادة الرشيدة.

Abstract

The study aimed to examine the relationship between capital adequacy and the profitability of Libyan commercial banks, with a particular emphasis on the role of

good governance as a moderating variable in this relationship. The study utilized a questionnaire as the primary tool for data collection, targeting employees in Libyan commercial banks who hold financial responsibilities within their roles. Adopting a descriptive-analytical approach and employing statistical analysis using the SPSS software, the study arrived at several findings. Most notably, it identified a statistically significant impact of capital adequacy on the profitability of Libyan commercial banks. Furthermore, the study demonstrated a statistically significant moderating effect of good governance on the relationship between capital adequacy and bank profitability.

Keywords: Commercial banks; Capital adequacy; Profitability; Good governance.

المقدمة:

في عالم الخدمات المالية يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية في أي دولة، لما له من دور كبير في مختلف الأنشطة التي يمارسها، الأمر الذي يُميزه عن غيره من القطاعات، حيث تلعب المصارف دوراً حيوياً في توفير الخدمات المالية ودعم نمو الأعمال والأفراد (التير ومحمود، 2024)، والذي يعد من أكثر القطاعات التي شهدت عديداً من التغيرات خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ولعل أهم تلك التغيرات التطور الكبير في الأدوات المالية وتعزيز الشمول المالي وتنوع وسائل التمويل، التي انعكست وأثرت بشكل أساسي في نشاط القطاع المصرفي. وتواجه المصارف التجارية في ليبيا تحديات متعددة تتعلق بإدارة رأس المال وتحقيق أعلى معدلات الربحية في ظل بيئة اقتصادية متقلبة، والقدرة على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية في إطار القوانين والتعليمات التي تحكم مسار عمل المصارف تمكنها من توظيف وإدارة أصولها وخصومها بكفاءة وتجعل لها ملاءة مالية وقدرة على مواجهة متطلبات السيولة وتحقيق الربحية المناسبة مع تقليل حجم المخاطرة إلى حدها الأدنى. وانطلاقاً من أهمية كفاية رأس المال ودورها الفاعل في العمل المصرفي فلا بد من وجود إدارة كفوءة ورشيدة تستطيع استخدام الأموال المتاحة لتحقيق زيادة قيمة ثروة مالكيه مع الاحتفاظ بقدر ملائم من الأصول السائلة لمواجهة طلبات العملاء (كراته وبوعقة، 2022) بما يحقق التوازن بين رأس المال وتحقيق أعلى مستويات الربحية وبدرجة مخاطرة معقولة.

1.1. مشكلة الدراسة: في السنوات الأخيرة، أصبحت مسألة كفاية رأس المال وتحقيق الربحية أحد أبرز التحديات التي تواجه قطاع المصارف، حيث تُعد السيولة سيقاً ذو حدين فزيادتها يولّد سيولة غير مستغلة تنعكس على الربحية المصرفية، وانخفاضها يعرّض المصرف لمشاكل نقص السيولة ومن ثم الإفلاس، (الشمري، 2020)، و لهذا تعتبر الربحية في المصارف هي الهدف والسيولة هي القيد على هذا تحقيق هذا الهدف، وعلى إدارة المصرف

التوازن الأموال المتاحة للتشغيل وتحقيق معدلات أداء عالية لزيادة قيمة ثروة مالكيه مع الاحتفاظ بالقدر المناسب من النقد لمواجهة طلبات العملاء (كراته وبوعقة، 2022). ونتيجة لتأثر أعمال القطاع المصرفي الليبي بالعديد من المتغيرات والضروف البيئية التي انعكست سلباً على الأداء المالي والفني للمصارف التجارية الليبية، حيث شهد القطاع المصرفي في ليبيا تراجعاً كبيراً في الأداء المالي حسب ما أكدته دراسة رحيل وصدافة (2019) التي أظهرت تراجع للأداء المالي للمصارف نتيجة عدم الاستغلال الأمثل للسيولة المتاحة، وهذا ما توصلت إليه دراسة امزيكة وشلاوح (2021) التي بينت أنّ مشكلة السيولة أثرت بشكل كبير على الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية، كما توصلت دراسة الفرجاني والدرسي (2021) الى وجود انخفاض في مستويات الربحية بالمصارف التجارية الليبية، علاوة على ذلك فقد أظهرت دراسة علي (2023) مستوى أداء دون المتوسط حققته المصارف التجارية الليبية في الآونة الأخيرة. وتزايد اهتمام الباحثين بدراسة العلاقة بين كفاية رأس المال كمؤشر مهم لقدرة المصارف على التحمل المالي وإدارة المخاطر، وبين الربحية كمؤشر لكفاءة الأداء المالي، وقد أظهرت نتائج الدراسات السابقة العلاقة بين هذين المتغيرين بشكل متضارب، حيث توصلت دراسة صلاح و بن محمود (2019) ودراسة الدعي والمرسومي (2017) ودراسة المقدم والسبيعي (2024) وجود علاقة إيجابية بين متغير كفاية رأس المال ومتغير الربحية في المصارف، في حين توصلت دراسة زاهر (2014) ودراسة طباح (2019) ودراسة علي وآخرون (2023) إلى علاقة سلبية بين كفاية رأس المال الربحية، ومن ناحية أخرى أظهرت دراسة الشلي (2017) عدم وجود علاقة بينهما، الأمر الذي استوجب ضرورة البحث في أسباب تغير نوع العلاقة كما بين بارون وكيني (1986) أنه في حال وجود تباين في الدراسات السابقة يمكن تقديم متغير معدل يفسر سبب وجود التباين في العلاقة، ولا شك أن للقيادة الرشيدة دور مهم في كيفية التوازن والاستفادة من الأموال الجاهزة وإدارتها بالطريقة الصحيحة بما يضمن معدلات ربحية عالية، ولا شك أنه في ظل غياب هذه الإدارة الراشدة وحتى إن توفر رأسمال كافي فلن تستطيع الإدارة تحقيق المطلوب منها. ومن هنا جاءت فكرة دراسة المتغيرات التي قد تكون أسباب مشكلة تذبذب وضعف الأداء المالي وربحية المصارف التجارية في ليبيا ومنها مستويات كفاية رأس المال كمتغير مستقل وعلاقته بالربحية، بالإضافة إلى ذلك، دراسة دور القيادة الرشيدة كمتغير معدل لهذه العلاقة، حيث ستسهم الإدارة الفعالة والاستراتيجيات الكفؤة في تحقيق توازن مثالي بين استخدام رأس المال وتحقيق أعلى مستويات الربحية بأقل مخاطر. وعليه فإن مشكلة الدراسة تكمن في التوازن الصعب بين الامتثال لمتطلبات الرقابة على رأس المال في المصارف التجارية في ليبيا وتحقيق أرباح مجزية للمساهمين والمستثمرين في ظل القيادة الإدارية الرشيدة بهذه المصارف وبالتالي تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما إثر كفاية رأس المال على الربحية في المصارف التجارية الليبية في ظل القيادة الرشيدة.

2.1. هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة تحديد اثر كفاية رأس المال على الربحية في المصارف التجارية الليبية في ظل القيادة الرشيدة من خلال: أولاً: التعرف على أثر كفاية رأس المال على الربحية في المصارف التجارية الليبية،

وثانياً: التعرف على الدور المعدل للقيادة الرشيدة في العلاقة بين كفاية رأس المال و الربحية في المصارف التجارية الليبية.

3.1. أهمية الدراسة: تمثلت في الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في اقتصاديات دول العالم وخاصة الدول النامية ومنها ليبيا، حيث يساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تقديم نموذج يعزز من ربحية المصارف واستمرارها في أداء رسالتها من خلال فهم العلاقات بين المتغيرات وتقديم توصيات عملية واضحة للمدراء التنفيذيين وصناع القرار في المصارف بشأن كيفية استخدام وتحسين كفاية رأس المال والاستفادة القصوى منها بتطوير أساليب الإدارة لتحقيق أفضل أداء مالي وزيادة الربحية، حيث ستسهم هذه الدراسة باقتراح ودراسة نموذج جديد يختلف الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين كفاية رأس المال والربحية مثل (صلاح و بن محمود، 2019؛ الدعيمي والمرسومي، 2017؛ نبيل، 2014؛ طباح، 2019) تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو البحث عن العلاقة التفاعلية بين كفاية رأس المال (المتغير المستقل) و القيادة الرشيدة (المتغير المعدل) وأثرهما على الربحية في المصارف التجارية الليبية.

4.1. فرضية الدراسة: تتمثل فرضية الدراسة الرئيسية في الأتي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال على الربحية في المصارف التجارية الليبية في ظل القيادة الرشيدة. ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال على الربحية بالمصارف التجارية الليبية.

- يختلف العلاقة بين كفاية رأس المال والربحية بالمصارف التجارية الليبية باختلاف مستوى القيادة الرشيدة بها.

2. الاطار النظري للدراسة: تؤدي المصارف دوراً مهماً في اقتصاديات الدول من خلال وظيفتها المتمثلة في الوساطة المالية، مما يجعلها تواجه العديد من المخاطر والتحديات في مقدمتها كفاية رأس المال، حيث أظهرت الأزمة المالية (2008) الوضع الصعب الذي مر مصرف كريدي سويس والذي أدى في نهاية الامر إلى استحواذ المصرف البريطاني (HSBC) عليه، وكذا إفلاس بنك وادي السيلكون بالولايات المتحدة العام الماضي (2023) بسبب انخفاض كفاية رأس المال في مواجهة متطلبات المودعين (المقدم والسبيعي، 2024)، ويكتسب موضوع تحسين الربحية أهمية كبيرة بالنسبة لهذه المؤسسات خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار وإفلاس الكثير من هذه المؤسسات التي كان من أهم أسباب إفلاسها وانهارها النقص وعدم كفاية البيانات والمعلومات المحاسبية الصادرة عن هذه المؤسسات لا سيما المعلومات المتعلقة بقدرتها على مواجهة الطلبات في السيولة (فراح وقراية، 2017)، لهذا أصبح الاهتمام بالمعلومات ذات العلاقة بكفاية رأس المال أمراً في غاية الأهمية، إذ أن الاستغلال الأمثل للأموال المتاحة لها يحقق نجاحاً في المستقبل، والذي يترجم إلى أرباحاً تعظم ثروة الملاك، (خياطة وآخرون، 2013)، ولا يتأتى الاستغلال الأمثل إلا في وجود إدارة رشيدة يستند إلى خطط وتوجهات استراتيجية للعمل بصورة فاعلة وحيوية ونشطة وتقوم بتحديد الرؤية الاستراتيجية وترسم السياسات الخاصة بعملها والعمل

على تحديد مستقبل وأهداف المنظمة التي يمكن أن تقوم بتحقيقها في ظل الشفافية والمساءلة (نصيف، وآخرون، 2023).

1.2. مفهوم الربحية في المصارف: يمكن تعريف الربحية بأنها مؤشر قياس مدى قدرة المنشأة على تحقيق العائد المناسب على الأموال المستثمرة في أنشطتها. كما عرفت على أنها المؤشر الذي يظهر النتائج الفعلية للمركز التنافسي للمساهمين والزبائن ومدى قدرتها على تمويل الأموال المستثمرة وتحقيق العائد والأرباح وتقليل المخاطرة التي تتعرض لها المصارف (الفارسي، وعبدالرحمان، 2020). كما عرفت الربحية على أنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح وتعتبر هدفاً للمؤسسة ومؤشراً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الجزئية. (صورية ودواوي، 2019). ومن المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس الربحية في المصارف هي:

(1) معدل العائد على الأصول (ROA): يقيس معدل العائد على الأصول مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها هذا التمويل، وبالتالي يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية في البنك. ويتم قياس معدل العائد على الأصول من خلال قسمة صافي الدخل قبل الضرائب على متوسط مجموع الأصول. وزيادة نسبة هذا المؤشر يدل على كفاءة الإدارة في رسم سياستها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية (جمعان، 2017).

(2) معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): تقيس هذه النسبة مدى نجاح الإدارة في تحقيق أقصى ربح ممكن للمساهمين، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان أداء البنك أفضل في تعظيم عائد المساهمين، واستخدام حقوق الملكية بشكل مريح ويحتسب معدل العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح الوارد في قائمة الدخل على متوسط إجمالي حقوق الملكية، وتعتبر النسبة المثالية للعائد على حقوق الملكية أكبر من 15%. (عزوزة، 2017).

(3) معدل العائد على الودائع (ROD): يقيس هذا المعدل مدى قدرة الودائع على تحقيق أرباح للمصرف، وتقاس من خلال العلاقة بين الربح الصافي و إجمالي الودائع (الأمين والصديق، 2022)

2.2. مفهوم كفاية رأس المال في المصارف: تعرف كفاية رأس المال المصرف بأنها هي نسبة رأس مال المصرف إلى مخاطره، وهو مصطلح يوضح العلاقة بين مصادر رأس المال المصرف والمخاطر المحيطة بأصوله وأي عمليات، وتعتبر هذه النسبة أداة لقياس ملاءة المصرف أي قدرته على تسديد التزاماته ومواجهة خسائر قد تحدث في المستقبل. (طباخ، 2019)، كما تعرف بأنها العلاقة بين رأس المال المصرف والمخاطر المحيطة بأصوله، وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة المصرف، حيث يمكن تعريف درجة ملاءة المصرف بأنها إعسار المصرف، فكلما انخفض احتمال الإعسار ارتفعت درجة الملاءة. (حناش، و العجود 2019). ويعتبر رأس المال أحد

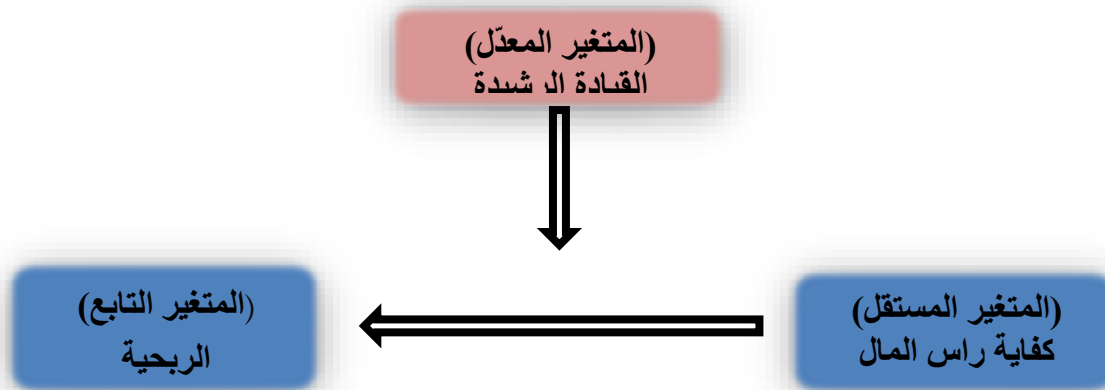


عناصر الأمان لجمهور المودعين في المصارف وينبغي ان يكون كافياً لمواجهة المخاطر المحتملة خاصة مع تطور اعمال المصرف (الفراء، 2008).

3.2. مفهوم القيادة الرشيدة: اختلف الباحثين والعلماء في إيجاد مفهوم محدد للقيادة الرشيدة، فعرفت بأنها "العملية التي من خلالها يؤثر الشخص في مجموعة معينة من الأفراد وتوجيه سلوكهم بالاتجاه الذي يحقق الهدف" (حسن، 2004)، وعرفت القيادة الرشيدة بأنها "عملية لديها العديد من العناصر الأساسية، والتي تقوم بشكل كامل على فكرة تنظيم فرد لأنشطة وممارسات مجموعة الأفراد الآخرين من اجل تحقيق هدف مشترك لهم" (يجي، 2020). وعرفت أيضاً بأنها "الجهود المبذولة من قبل القائد من اجل بلوغ الأهداف التنظيمية المحددة". (حلاق، 2020). وقد حدد نصيفواخرون (2023) ابعاد القيادة الرشيدة في: **(1) التوجه الاستراتيجي:** يساهم في بيان وتحديد أولويات وأدوار الجهات في نظام المنظمة، وإيجاد قياس مناسب للأداء على مختلف الأزمنة سواء القصيرة أو المتوسطة أو طويلة الأمد مبني على الآراء المتوافقة بين أرباب العمل على مختلف مصالحهم. **(2) المساءلة:** منظومة تتكامل فيها أسس تنظيمية مفهومة تعمل على محاسبة من يتجاوز ويقصر في حقوق العمل ولا تكون متحيزة لفرد دون الآخر بناء على منصبه أو درجته الوظيفية سواء كان الفرد رئيساً أو مرؤوساً. **(3) الشفافية:** يركز على معلومات وبيانات صحيحة ودقيقة ومدققة في نفس الوقت، وضمان انسيابها بجرية تامة بين جميع مستويات الإدارة في المنظمة وعلى مستوى الاتصال الرأسي أو الأفقي ويكون بإمكان الأفراد أن يحصلوا على هذه المعلومات والبيانات بطريقة سهلة وغير معقدة من اجل الاطلاع عليها ومشاركتها مع أقرانهم في العمل وكذلك يكون بإمكانهم أن يضيفوا عليها ما يرونه مناسب حسب قواعد البيانات المخصصة لذلك والتي تساعد في اتخاذ القرارات الصحيحة بالوقت المناسب. **(4) المشاركة:** وهي منح فرص متساوية لجميع الأفراد العاملين في المنظمة من اجل مشاركتهم في رسم السياسات ووضع القواعد الرئيسية للعمل وكذلك إشراكهم في وضع الخطط الاستراتيجية وصياغة الأهداف، كما تهتم بسماع الآراء والمقترحات التي يقدمونها وإعطائها نصيب من الاهتمام ومحاوله تنفيذها، والعمل على التشاور مع جميع الأطراف المشتركة في العمل من أجل الاستفادة من الأفكار والمعارف التي من الممكن أن تقوم بتطوير المنظمة.

4.2. العلاقة بين كفاية رأس المال والربحية: تناولت العديد من الأدبيات السابقة العلاقة بين كفاية رأس المال والربحية في المصارف التجارية، وأكدت الدور الإيجابي لكفاية رأس المال في تحقيق أعلى معدلات ربحية بالمصارف التجارية (العمراوي 2023؛ الحماصي، 2023؛ المقدو والسبعي، 2024)، كما أوضحت دراسة صلاح وآخرون (2019) وجود علاقة دالة إحصائياً بين كفاءة إدارة الأصول وربحية المصارف التجارية، كما أن بعض دراسات أخرى أكدت على أهمية كفاية رأس المال ع أثرها الإيجابي على الأداء المالي مثل دارسة (الدعمي والمرسومي، 2017؛ طباح، 2019)، وعلى النقيض من ذلك في حين توصلت دراسة زاهر (2014) وجود علاقة عكسية بين مؤشرات السيولة بالمصارف وتحقي الأرباح وكذا دراسة طباح (2019) التي بينت في نتائجها

التأثير السلبي لنسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية، ودراسة علي وآخرون (2023) إلى علاقة عكسية بين كفاية رأس المال المحاسبي الربحية في المصارف التجارية متمثلة في العائد على حقوق الملكية وعدم وجود علاقة بين كفاية رأس المال المحاسبي والربحية في المصارف التجارية متمثلة في العائد على الأصول، ومن ناحية أخرى أظهرت دراسة الشلي (2017) عدم وجود علاقة بين كفاية رأس المال وربحية في المصارف التجارية، الأمر الذي استوجب ضرورة البحث في أسباب تغير نوع العلاقة وتنوعها كما بين Baron and Kenny (1986) أنه في حال وجود تباين في الدراسات السابقة يمكن تقديم متغير معدل يفسر سبب وجود التباين في العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ولا شك أن مستوى الحكمة التي يتمتع بها من هم في قمة هرم المسؤولية في المصارف دور مهم في كيفية التوازن وخلق الفرص واستغلال الأموال الجاهزة وإدارتها بالطريقة المثلى يضمن تحقيق معدلات ربحية عالية، مقارنة مع غياب هذه الإدارة الراشدة وحتى إن توفر رأسمال كافي وأتيحت الفرص فلن تستطيع الإدارة تحقيق المطلوب منها واستغلالها بالطريقة المثلى. ومن هنا جاءت فكرة دراسة متغير مستقل قد يكون أحد أسباب مشكلة تذبذب وضعف الأداء المالي وربحية المصارف التجارية في ليبيا متمثل في كفاية رأس المال وعلاقته بالربحية، بالإضافة إلى ذلك دراسة دور القيادة الرشيدة كمتغير معدل لهذه العلاقة لفهم أسباب التعارض والاختلاف في نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة المباشرة بين كفاية رأس المال الربحية في المصارف التجارية، حيث يتوقع مساهمة الإدارة الفعالة والاستراتيجيات الكفؤة في تحقيق توازن مثالي بين استخدام رأس المال وتحقيق أعلى مستويات الربحية بأقل مخاطر. وعليه نموذج الدراسة يتضمن بيان العلاقة بين المتغير المستقل (كفاية راس المال) و المتغير التابع (الربحية) مع العلاقة التفاعلية بين المتغير المستقل والمتغير التابع والمتغير المعدل (القيادة الرشيدة) ويمكن توضيح النموذج حسب الشكل التالي:



3. المنهجية والاجراءات: تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورياً رئيساً يتم من خلالها إنجاز الجانب العملي للدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الاحصائي وذلك للوصول إلى النتائج



التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع هذه الدراسة، وبالتالي تحقيق الأهداف التي تسعى الدراسة للوصول إليها.

1.3 منهجية الدراسة: بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ذلك لأنه من أنجح المناهج المتبعة في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، وذلك بالاعتماد على مصدرين لجمع بيانات الدراسة: أولاً تم الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية في تغطية الإطار النظري للدراسة، وذلك من خلال الاعتماد على ما ورد في الكتب والدوريات والمقالات والتقارير والدراسات السابقة حول موضوع الدراسة، ثانياً تم الاعتماد على البيانات الأولية في الإطار العملي للدراسة، وذلك من خلال تصميم استبانة وزّعت على عينة الدراسة، وتم تحليل بياناتها من خلال البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package For Social Science

2.3 مجتمع وعينة الدراسة: يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبناءً على ذلك فإن المجتمع المستهدف يتكون من جميع موظفي المصارف التجارية الليبية (العامة - الخاصة) بمدينة مصراتة الذين لهم صفة المسؤولية في مستوياتهم الوظيفية وهذه المصارف (الوحدة، الجمهورية، التجاري، شمال افريقيا، الإسلامي، المتحد، الاندلس، النوران، الواحة)، ونظراً لكبر حجم المجتمع وارتفاع التكلفة والجهد والوقت للقيام بالمسح الشامل لمفردات مجتمع الدراسة، تم اختيار عينة قصدية من مجتمع الدراسة باستخدام طريقة العينة المتاحة، وبلغ حجم العينة 30 مفردة، والتي تعد مقبولة كما أشار Sekaran (2003) أن حجم العينة بين (30-500) مفردة يعد ملائماً لمعظم البحوث.

3.3 أداة الدراسة: لغرض تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استمارة الاستبيان لمعرفة الدور المعدل للقيادة الرشيدة في العلاقة بين كفاية رأس المال وربحية المصارف التجارية في البيئة الليبية، تم الاعتماد على الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة في تصميم استمارة الاستبيان، حيث تم تقسيم الاستبانة إلى محورين، المحور الأول يتضمن أسئلة عامة عن البيانات الشخصية والديمغرافية لعينة الدراسة ويتضمن (سنوات الخبرة - المؤهل العلمي - التخصص - الوظيفة)، والمحور الثاني خصص للبيانات الموضوعية وقياس متغيرات الدراسة فالجزء الأول منه يتضمن خمس فقرات لقياس المتغير المستقل (كفاية رأس المال) بالاعتماد على دراسة (عبدالله، 2022) في صياغة أسئلة هذا المتغير وبلغ عدد الأسئلة (5) فقرات، والجزء الثاني يتضمن أسئلة المتغير المعدل (الإدارة الرشيدة) وتم الاعتماد على دراسة (خياطة وآخرون، 2013) لصياغة أسئلة هذا المتغير وبلغ عدد الأسئلة (5) فقرات، أما الجزء الثالث يتضمن أسئلة المتغير التابع (ربحية المصارف التجارية) وتم الاعتماد على دراسة (عزوزة، 2022) في صياغة أسئلة هذا المتغير وبلغ عدد الأسئلة أيضاً (5) فقرات.

4.3 الوزن النسبي للفقرات: لتحديد طول فقرات مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في مقياس الدراسة. تم اعتماد المعيار التالي للحكم: حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فقرات

المقياس للحصول على طول الفقرة الصحيح أي ($0.80=5/4$)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه العبارة وهكذا أصبح طول الفقرات كما يلي: من 1 إلى 1.80 يدل على أن مستوى الإجابة عن العبارة ضعيف جداً ومن 1.81 وحتى 2.60 يدل على أن مستوى الإجابة عن العبارة ضعيف من 2.61 وحتى 3.40 يدل على أن مستوى الإجابة عن العبارة محايد ومن 3.41 إلى 4.20 والذي يدل على أن مستوى العبارة عاليةً ومن 4.21 إلى 5.00 يدل على أن مستوى الإجابة عن العبارة عالٍ جداً.

5.3. ثبات أداة الدراسة: تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لقياس درجة مصداقية إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة، ويعتمد هذا المعامل على قياس مدى الثبات الداخلي للأسئلة الاستبانة في مقدرتها على إعطاء نتائج متوافقة لردود المستجيبين تجاه أسئلة الاستبانة، ويمكن تفسير ألفا على أنها معامل الثبات الداخلي (Internal Consistency) بين الإجابات ولذلك فإن قيمتها تتراوح بين (صفر، 1)، وأن القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا هي (60%) فأكثر كي تكون مصداقية المقياس جيدة وحتى يمكن تعميم النتائج حيث بلغت قيمة ألفا لكل بُعد والاستبانة كلياً كما موضحة بالجدول رقم (1) كما يلي:

جدول رقم (1) يبين اختبار ثبات أداة الدراسة

ت	البعد	عدد العبارات	الثبات
1	كفاية راس المال بالمصرف	5	93%
2	الربحية بالمصرف	5	96%
3	القيادة الرشيدة بالمصرف	5	93%
	الثبات العام	15	96%

يتضح من الجدول رقم (1) من خلال الجدول المبين أعلاه نجد أن قيمة معامل ألفا قد بلغت (93). للمحور الأول كفاية راس المال بالمصرف وبلغت (96). للمحور الثاني الربحية بالمصرف، وبلغت (82). للمحور الثالث القيادة الرشيدة بالمصرف، وكلها تعتبر مقبولة إحصائياً فهي أكبر من الحد الأدنى لهذا المعامل وهو (60). وكلما كانت القيمة أكبر كان أفضل (Sekaran, 2003).

6.3. أدوات التحليل الإحصائي: لتحقيق أهداف الدراسة والتأكد من صحة فرضياته وتحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من مفردات المجتمع التي تم اختيارها من مجتمع الدراسة، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز Statistical Package for Social Sciences (SPSS 21)، فيما يلي الأساليب الإحصائية المستخدمة: اختبار ألفا كرونباخ وجدول التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأسلوب الانحدار البسيط وأسلوب الانحدار الهرمي.

7.3. التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة: التكرارات والنسب المئوية: تبين الجداول التالية الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة إلى جانب التكرارات والنسب المئوية لكل خاصية.

1.7.3 سنوات الخبرة: خصائص عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في المصارف التجارية الليبية كما في الجدول رقم (2) التالي:

جدول رقم (2) يبين الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة (سنوات الخبرة)

المتغير	الرمز	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	1	اقل من 5 سنوات	1	3.3
	2	من 5 الي اقل من 10 سنوات	7	23.3
	3	من 10 الي اقل من 15 سنة	5	16.7
	4	اكثر من 15 سنة	17	56.7
		المجموع	30	100.0%

تبين أن التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة، حيث أن النسبة الأكبر كانت لذوي الخبرة أكثر من 15 سنة فقد بلغ عدد أفرادها (17) فرد، ونسبة (56.7)، تلتها عدد سنوات الخبرة من 5 الي اقل من 10 سنوات فقد بلغ عدد أفرادها (7)، بلغت نسبتها (23.3)، وأقل نسبة تمثيل كانت لذوي الخبرة اقل من 5 سنوات فقد بلغ عددهم (1) فرد، وبلغت نسبة تمثيلهم (3.3) من مجمل عينة الدراسة وهذا يدل على تمتع الأفراد عينة الدراسة بخبرات عملية طويلة

2.7.3 المؤهل العلمي: خصائص عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي كما في الجدول رقم (3) التالي:

جدول رقم (3) يبين الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة (المؤهل العلمي)

المتغير	الرمز	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	1	دبلوم عالي	2	6.7
	2	بكالوريوس	28	93.3
		المجموع	30	100%

تبين أن غالبية أفراد عينة الدراسة درجة بكالوريوس والتي بلغ عدد أفرادها (28) ونسبة بلغت (93.3%)، وأقل نسبة تمثيل كانت للحاصلين على درجة دبلوم عادي والتي بلغ عدد أفرادها (2)، ونسبة مقدارها (6.7) وهذا بالتالي يبين أن الأفراد عينة الدراسة هم ذوو مؤهلات علمية عالية نسبياً.

3.7.3 التخصص: خصائص عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي كما في الجدول رقم (4) التالي:

جدول رقم (4) يبين الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة (التخصص)

المتغير	الرمز	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
التخصص	1	محاسبة	12	40.0
	2	إدارة اعمال	10	33.3
	3	تمويل	1	3.3
	4	اقتصاد	7	23.3
		المجموع	30	%100.0

تبين أن غالبية أفراد عينة الدراسة تخصصهم محاسبة والتي بلغ عدد أفرادها (12) ونسبة بلغت (40%)، كما أظهرت النتائج افراد عينة الدراسة تخصصهم إدارة اعمال والتي بلغ عددها (10) بنسبة (33.3) وأقل نسبة تمثيل كان تخصصهم تمويل والتي بلغ عدد أفرادها (1)، ونسبة مقدارها (3.3).

4.7.3 المستوى الوظيفي في المصرف: خصائص عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي كما في الجدول رقم (5) التالي والذي يظهر أن غالبية أفراد عينة الدراسة على وظيفة (رئيس قسم) والتي بلغ عدد أفرادها (12) ونسبة بلغت (40.0%)، تليه على وظيفة (مساعد مدير فرع) والتي بلغ عدد افرادها (8) بنسبة بلغت (26.7) تليه على وظيفة (مدير فرع) والتي بلغ عدد افرادها (5) بنسبة بلغت (16.7) وأقل نسبة تمثيل كانت على وظيفة (مدير ادارة) (مساعد رئيس قسم) والتي بلغ عدد أفرادها (1)، ونسبة مقدارها (3.3%).

جدول رقم (5) يبين الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة (الوظيفة في المصرف)

المتغير	الرمز	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
المستوى الوظيفي في المصرف	1	مدير ادارة	1	3.3
	2	مساعد مدير ادارة	3	10.0
	3	مدير فرع	5	16.7
	4	مساعد مدير فرع	8	26.7
	5	رئيس قسم	12	40.0
	6	مساعد رئيس قسم	1	3.3
		المجموع	200	%100.0

8.3 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: طرحت هذه الدراسة عدداً من الأسئلة التي لها علاقة مباشرة بمواضيع كفاية راس المال بالمصرف والربحية والقيادة الرشيدة بالمصرف بالمصارف التجارية الليبية حيث سيتم عرض وتحليل فقرات كل محور بالاعتماد على ما تم جمعه وتحليله من بيانات.

الجدول التالية توضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات كل محور والتكرارات والنسب المئوية لكل عبارة وترتيب متوسط العبارات تنازلياً داخل المحور الواحد.

1.8.3 التحليل الوصفي لمتغير كفاية راس المال بالمصرف: الجدول رقم (6) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات العينة لبعُد كفاية راس المال بالمصرف مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة:

الجدول رقم (6) يوضح فقرات كفاية رأس المال بالمصرف

المتوسط العام	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					الفقرة	الرقم	
				غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
2.353	1	0.702	2.700	0	13	13	4	0	ك	المصرف لديه كفاية رأس مال كافية لتلبية احتياجاته الحالية والمستقبلية.	1
				0	43.3	43.3	13.3	0	%		
	3	0.629	2.500	1	14	14	1	0	ك	المصرف لديه سياسات وإجراءات فعالة لإدارة وتعزيز رأس المال	2
				3.3	46.7	46.7	3.3	0	%		
	2	0.855	2.600	4	7	16	3	0	ك	كفاية رأس المال تساعد المصرف في تقديم خدمات مالية ومنتجات جديدة ومتنوعة بطريقة فعالة	3
				13.3	23.3	53.3	10.0	0	%		
	4	0.889	2.033	10	10	9	1	0	ك	المصرف لديه استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر المالية المتعلقة برأس المال	4
				33.3	33.3	30.0	3.3	0	%		
	5	0.827	1.933	11	10	9	0	0	ك	تحسن مستوى كفاية رأس المال في المصرف على مدى السنوات الثلاث الاخيرة	5
				36.7	33.3	30.0	0	0	%		

تبين أن الفقرات (1، 3) على درجة عالية من الأهمية ذات الرتبة 1 و 2 على التوالي حيث كان متوسطها أكبر من (2.60) أي أن هناك موافقة بدرجة (محايد) على أسئلة البعد الأول للمتغير المستقل والمتعلق بكفاية رأس المال من وجهة نظر الموظفين بالمصارف التجارية الليبية، في حين فقرات المحور (4، 5) كانت على مستوى أهمية متدنية من الأهمية ذات الرتبة 4 و 5 على التوالي أي ان هناك موافقة بدرجة (غير موافق) لكلاهما حيث كان متوسطهما أقل من (2.60).

2.8.3 محور الربحية بالمصرف: يبين الجدول رقم (7) المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات العينة لبعد الربحية بالمصرف مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة.

الجدول رقم (7) يوضح فقرات الربحية بالمصرف

المتوسط العام	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					الفقرة	الرقم		
				غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1.973	3	0.889	2.033	8	16	3	3	0	ك	تحقق المصرف زيادة مرضية في معدل العائد على الأصول خلال السنوات الثلاث الأخيرة.	1	
				26.7	53.3	.010	.010	0	%			
	3	0.889	2.033	2.033	8	16	3	3	0	ك	تحقق المصرف زيادة مرضية في معدل العائد على حقوق الملكية خلال السنوات الثلاث الأخيرة.	2
					26.7	53.3	.010	.010	0	%		
	2	0.844	2.100	2.100	6	18	3	3	0	ك	تحقق المصرف زيادة مرضية في معدل الأرباح خلال السنوات الثلاث الأخيرة.	3
					20.0	60.0	10.0	10.0	0	%		
	4	0.844	1.566	1.566	16	11	3	0	0	ك	تحقق المصرف نمواً في حجم الودائع خلال السنوات الثلاث الأخيرة.	4
					53.3	36.7	10.0	0	0	%		
	1	0.628	2.133	2.133	3	21	5	1	0	ك	تحقق المصرف زيادة مرضية في معدل العائد على الودائع خلال السنوات الثلاث الأخيرة.	5
					10.0	70.0	16.7	3.3	0	%		

تبين أن فقرات المحور (3، 5) على درجة عالية من الأهمية ذات الرتبة 1 و2 على التوالي حيث كان متوسطها أقل من (2.60) أي أن هناك موافقة بدرجة (غير موافق) على أسئلة البعد الثاني للمتغير التابع والمتعلق بالربحية بالمصرف من وجهة نظر الموظفين، في حين فقرات المحور (1،2،4) كانت على مستوى أهمية متدنية من الأهمية ذات الرتبة 3 و4 على التوالي أي ان هناك موافقة بدرجة (غير موافق بشدة) لكلاهما حيث كان متوسطهما أقل من (2.60).

3.8.3 محور القيادة الرشيدة بالمصرف: يبين الجدول رقم (8) المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات العينة

لبعد القيادة الرشيدة بالمصرف مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة.

الجدول رقم (8) يوضح فقرات القيادة الرشيدة بالمصرف

المتوسط العام	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					الفقرة	الرقم	
				غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
2.086	2	90.74	3002.	3	17	8	2	0	ك	لدي المصرف استراتيجية وسياسات فاعلة تضم عمليات التنفيذ والرقابة وتقييم نتائج العاملين.	1
				10.0	56.7	.726	.76	0	%		
	1	0.817	2.433	3	14	10	3	0	ك	تقوم إدارة المصرف بتحديد أهداف استراتيجية وفقاً للنتائج المطلوب التوصل إليها	2
				.010	46.7	.333	.010	0	%		
	4	0.066	1.666	13	14	3	0	0	ك	تؤدي المساءلة المعتمدة حالياً في المصرف إلى تعزيز وتحسين الأداء بالمصرف	3
				43.3	46.7	10.0	0	0	%		
	2	0.651	2.300	3	15	12	0	0	ك	تمتلك إدارة المصرف معايير لقياس تكلفة الخدمات المقدمة بدقة	4
				10.0	50.0	40.0	0	0	%		
	3	0.739	1.733	13	12	5	0	0	ك	تشارك إدارة المصرف المديرين والعاملين في رسم استراتيجيات وسياسات المصرف	5
				.343	0.04	16.7	0	0	%		

تبين أن فقرات المحور (1، 2، 4) على درجة عالية من الأهمية ذات الرتبة 1 و2 على التوالي حيث كان متوسطها أقل من (2.60) أي أن هناك موافقة بدرجة (محايد) على أسئلة البعد الأول للمتغير الوسيط والمتعلق القيادة الرشيدة بالمصرف من وجهة نظر الموظفين، في حين فقرات المحور (3،5) كانت على مستوى أهمية متدنية من الأهمية ذات الرتبة 3 و4 على التوالي أي ان هناك موافقة بدرجة (غير موافق) لكلاهما حيث كان متوسطهما أقل من (2.60).

4.3 اختبار فرضيات الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل العلاقة المباشرة بين المتغير المستقل والمتغير التابع تم استخدام الانحدار الخطي البسيط، وتحليل العلاقة التفاعلية بين المتغير المستقل والمعدل ودورها في المتغير التابع استخدم تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

• **اختبار الفرضية الرئيسية:**

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاية راس المال على الربحية في المصارف التجارية الليبية في ظل القيادة الرشيدة من وجهة نظر الموظفين بالمصارف التجارية الليبية قيد الدراسة. ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار نموذج الانحدار من خلال اختبار F الناتج عنه، وذلك لمعرفة أن كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة بين كفاية راس المال على الربحية في المصارف التجارية الليبية في ظل القيادة الرشيدة عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) ويبين الجدول رقم (9) النتائج المتعلقة بتحليل هذه العلاقة:

الجدول رقم (9) يبين نتائج اختبار الانحدار واختبار F الناتج عنه

القرار	p-value	β_m	β_x	F	R^2	R
رفض	0.000	0.788	- 0.129	12.004	0.471	0.686

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (9) لقد جاءت قيمة اختبار (F) مساوياً إلى (12.004) بمستوى معنوية مشاهدة (p-value) (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة (0.05) وقد بلغت قوة تأثير معامل الانحدار المتغير المعدل على المتغير التابع بالزيادة (0.788)، بينما بلغت قوة تأثير معامل الانحدار للمتغير المستقل على التابع بالنقصان (-0.129) مما يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية راس المال على الربحية في المصارف التجارية الليبية في ظل القيادة الرشيدة (0.788)، أي أن المتغير المعدل يؤثر بشكل جزئي من العلاقة في التأثير على المتغير التابع، من وجهة نظر الموظفين بالمصارف التجارية الليبية وهذا معزز بقيمة معامل التحديد R^2 التفسيرية والتي بلغت (0.471) وهذا يعني ان كفاية راس المال في ظل وجود القيادة الرشيدة تساهم فيما نسبته 47% من العوامل المؤثرة في الربحية بالمصارف.

• **الفرضية الفرعية الأولى:**

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاية راس المال على الربحية بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظر موظفين بالمصارف التجارية الليبية قيد الدراسة ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار نموذج الانحدار من خلال اختبار (F) الناتج عنه، وذلك لمعرفة أن كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة بين كفاية راس المال والربحية بالمصارف عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) ويبين الجدول رقم (10) النتائج المتعلقة بتحليل هذه العلاقة:

الجدول رقم (10) يبين نتائج اختبار الانحدار واختبار F الناتج عنه

القرار	p-value	β_x	F	R ²	R
رفض	0.003	0.520	10.376	0.270	0.520

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (10) لقد جاءت قيمة اختبار (F) مساوياً إلى (23.351) بمستوى معنوية مشاهدة (0.000) p-value وهي أقل من القيمة المحددة (0.05) وقد بلغت قوة تأثير معامل الانحدار المتغير المستقل على المتغير التابع بالزيادة (0.520)، مما يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال على الربحية، من وجهة نظر موظفين وهذا معزز بقيمة معامل التحديد R² التفسيرية والتي بلغت (0.270) وهذا يعني ان الإدارة المؤسسة تساهم فيما نسبته 27% من العوامل المؤثرة في الربحية بالمصارف.

• الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيادة الرشيدة على الربحية بالمصارف من وجهة نظر موظفين بالمصارف التجارية الليبية قيد الدراسة ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار نموذج الانحدار من خلال اختبار (F) الناتج عنه، وذلك لمعرفة أن كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة بين القيادة الرشيدة و الربحية بالمصارف عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبين الجدول رقم (11) النتائج المتعلقة بتحليل هذه العلاقة:

الجدول رقم (11) يبين نتائج اختبار الانحدار واختبار F الناتج عنه

القرار	p-value	β_m	F	R ²	R
رفض	0.000	0.682	24.366	0.465	0.682

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (11) لقد جاءت قيمة اختبار (F) مساوياً إلى (16.588) بمستوى معنوية مشاهدة (0.000) p-value وهي أكبر من القيمة المحددة (0.05) وقد بلغت قوة تأثير معامل الانحدار المتغير المعدل على المتغير التابع بالزيادة (0.682)، مما يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لي للقيادة الرشيدة على الربحية بالمصارف، من وجهة نظر موظفين وهذا معزز بقيمة معامل التحديد R² التفسيرية والتي بلغت (0.465) وهذا يعني ان القيادة الرشيدة بالمصارف تساهم فيما نسبته 47% من العوامل المؤثرة في الربحية بالمصارف.

4. النتائج:

من خلال تحليل بيانات الدراسة، ونتائج التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1 - وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال على الربحية بالمصارف التجارية الليبية قيد الدراسة في ظل القيادة الرشيدة.

- 2 - وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال على الربحية بالمصارف التجارية الليبية قيد الدراسة بنسبة منخفضة.
- 3 - وجود أثر ذو دلالة إحصائية للقيادة الرشيدة على الربحية بالمصارف التجارية الليبية قيد الدراسة بنسبة مرتفعة مقارنة بكفاية رأس المال.
- 4 - ان القيادة الرشيدة لإدارة المصارف لها دور فعال وإيجابي على الربحية أي لها دور في العلاقة بين كفاية رأس المال والربحية بالمصارف التجارية الليبية قيد الدراسة حيث تساهم الإدارة الفعالة والاستراتيجيات الرشيدة في دعم كفاية رأس المال لتعزيز الربحية والأداء المالي للمصارف.
- 5 - وجود ضعف في فاعلية الاستراتيجيات والأدوات لإدارة المخاطر المالية الخاصة برأس المال بالمصارف التجارية الليبية قيد الدراسة
- 6 - وجود انخفاض في مؤشرات الربحية بالمصارف التجارية الليبية قيد الدراسة متمثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وايضاً وجود انخفاض في حجم الودائع بهذه المصارف.
- 7 - وجود ضعف في آليات المساءلة المعتمدة حالياً بالمصارف التجارية الليبية قيد الدراسة تؤثر على تحسن الربحية و فاعلية الأداء المالي ككل.

5.التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- 1- وضع الاستراتيجيات والأدوات الفعالة لإدارة المخاطر المالية الخاصة برأس المال وتعزيز كفاية رأس المال بالمصارف لتحقيق الزيادة في الربحية والوصول الى الأداء المالي الأمثل.
- 2 - زيادة الاهتمام بتقييم حجم الودائع بالمصارف التجارية الليبية قيد الدراسة من خلال تحديد نقاط الضعف ومعالجتها.
- 3- العمل على الاهتمام بتحسين مستويات الربحية بالمصارف التجارية الليبية ومتابعة تقييمها من خلال مؤشرات الربحية.
- 4 - تعزيز آليات المساءلة بصورة تضمن متابعة العاملين بالمصارف التجارية الليبية وطريقة استخدامهم الصلاحيات والسلطة المخولة لهم ضمن حدود مسؤولياتهم.
- 5-حث الإدارات العليا على تبني مبادئ القيادة الرشيدة في تعزيز فاعلية الأداء للمصارف التجارية الليبية والذي يتضمن الربحية و الأداء المالي ككل.
- 6 - بطوير مهارات القيادة لدى الإدارات العليا في المصارف التجارية الليبية، تشمل التخطيط الاستراتيجي والمشاركة في الإدارة، وتعزيز الشفافية والمساءلة لضمان أداء فعال لهذه المصارف.

6. المراجع:

أولاً/ المراجع العربية:

- أورحان، هينشور غفور، وآخرون)، (2021م)، أثر إدارة رأس المال العامل على مستوى الأداء المالي المصرفي، مجلة قه لاي زانست العلمية، المجلد 6، العدد 1، 2021، العراق.
- طباخ، إلهام، (2019)، أثر كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2.
- نصيف، مروان عامر، وأنور، سارة بهاء، واحمد، سارة محمود (2023)، دور مبادئ القيادة الرشيدة في تعزيز الاستدامة التنظيمية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي السادس والسنوي السابع عشر لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت.
- عبود، خالد صالح، (2020)، رأس المال الفكري وتأثيره على فاعلية الأداء في القطاع المصرفي الليبي، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد 8، العدد 15، كلية الاداب والعلوم قصر الاخير، جامعة المرقب.
- زاهر، لانا نبيل، (2014)، أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 36، العدد 6.
- الامين، حمزة عبدالله، والصدیق، نور الدين، (2022)، مخاطر رأس المال وأثرها على ربحية المصارف التجارية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 3، العدد 2.
- الفرجاني، إبراهيم مسعود، والدرسي، عبدالله جاد المولى، (2021)، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية، المجلد الجامعي، العدد 33، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
- صلاح، أشرف، و بن محمود، عبدالدائم محمود، (2019)، اثر كفاءة وجودة إدارة الأصول على ربحية المصارف التجارية الليبية، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد العاشر، العدد 2.
- الدعيمي، عباس كاظم، و مروج طاهر المرسومي، (2017)، قياس اثر كفاية رأس المال في تقويم الأداء المالي المصرفي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 13، العدد 53.
- عيشاوي، صورية، و مهدي، دوادي، (2019)، اثر الربحية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية دراسة حالة البنوك الخاصة الجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 1.
- عزوزة، أماني، (2017)، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008-2013)، دراسة حالة لمجموعة البنوك التجارية الماليزية، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، المجلد 1، العدد 4.

جمعان، نجاة أحمد، (2017)، نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد فيا المؤسسات المالية. تطبيق على البنوك اليمنية، من المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد 170.

الفرا، أحمد نور الدين، (2018)، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

حناش، فيروز، و العجروود، ليلي، (2019)، تقييم السلامة المصرفية للبنوك الإسلامية باستخدام طريقة CAMELS دراسة حالة البنك -الراجحي السعودي، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة، جيغل.

عبدالرحمن، نجلاء ابراهيم، والفارسي، تھاني عويد، (2020)، اثر السيولة على ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية للفترة (2010 - 2019)، المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث - مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد 4، العدد 12.

الرعيض، عائشة البغدادي، (2013)، اثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء، دراسة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة.

حلاق، بطرس، (2020)، الإجازة في الإعلام والاتصال، BM (القيادة الإدارية)، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية.

حسن، ماهر محمد صالح، (2004)، القيادة، أساسيات ونظريات ومفاهيم، دار الكندي اربد، الأردن.

منشورات مصرف ليبيا المركزي، (الربع الأول لسنة 2023)، (تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية)، إدارة البحوث والإحصاء.

خالد، يحيى، (2020)، نموذج اطار نظري حول مفهوم وأهمية القيادة الأكاديمية"

الشلي، أفنان عبد الفتاح عبد الحليم. (2017). مقررات اتفاقية بازل III العوامل المتعلقة بكفاية رأس المال، السيولة والرفع المالي وتطبيقها في البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، الأردن.

<https://drasah.com/Description.aspx?id=3436>

ثانيا/ المراجع الاجنبية:

Ejoh, NO. Iwara, UU. (2014). " The Impact of Capital Adequacy on Deposit Money Banks' Profitability in Nigeria".Research Journal of Finance and Accounting, Nigeria Vol.(5), No. (12).

Mehzabin,S. (2023). "The Impact of Capital Structure, Operational Efficiency and Non-Interest Income on the Profitability of Banks", Asian Journal of Economics and Banking Volume 7 Issue 1, 2023

Obei,R. (2023). "Determinants of Capital Adequacy Ratio in the Banking Sector": International Journal of Business and Management; Volume 18, Issue 5; 2023 – Published by Canadian Centre for Science and Education

Njengha,J. Odollo,L (2023). "Strategic Leadership Practices and Performance of Kenya Listed Commercial Banks": International Academic Journal of Economics and Finance | Volume 3, Issue 9